

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### الاستنتاج الحراري بمنظار الشيخ مرتضى الحائري

و حتى الآن قد رسمخنا الإجماع المتواتر على انعدام وجوبها العيني و التعيني، وقد أخص الشيخ الحائري كافة الإجماعات الصريحة و البيانات النفيضة قائلاً:[1]

«في ما تحصل لنا من العبارات المنقولة و هو أمور:

- منها: ثبوت الإجماع على اشتراط الجمعة في الجملة بإقامة المعصوم أو من يكون مأذوناً من قبله في ذلك (وفقاً للجوهر و وجهة نظرنا النهائي أيضاً).

و الإجماع المشار إليه من جهتين:

1. من حيث إن تحققه (أي الاشتراط المذكور) على وجه الإطلاق - بحيث يشمل حال الغيبة و عدم التمكن من الاستيدان - غير معروف (فلم يجمعوا على شرطية الإنذن فترة الغيبة) كما هو الظاهر من كلام الروضۃ المتقدم ذكره آنفاً و من كلام الشيخ قدس سره المتقدم ذكره[2] في المبسوط و النهاية من أنه «يجوز» عقد الجمعة مع حضور الإمام لغيره إذا كان في البين مانع كأن يكون مريضاً (إذن قد انعقد «معقد الإجماع بوجوبها» على عقد المعصوم بنفسه فلو تم رض لعقده الآخرون، وبالتالي لم يستوجبها المجمعون فترة الغيبة).

2. و من حيث كونه (الحضور أو الإنذن) شرط الصحة، أو الوجوب التعيني، فإنه و إن كان ظاهر معقد نقل إجماع الشيخ - قدس سره - في الخلاف هو الأول (أي تصبح الجمعة بلا وجوب تعيني) إلا أنه معارض بكلام المرتضى - قدس سره - المتقدم[3] الظاهر في الثاني (أي ستتوجب تعيناً فترة الغيبة).

ولكنا سنجرحه:

. أولاً: قد نقصت استقراره - من الكلمات - حيث لم يفكك الق Kami بين «الغيبة و الحضور» مما يؤكّد تسالمهم على شرطية الحضور لوجوبها التعيني فإن بعض عبائرهم السالفة كالتالي:

Ø الشيخ الطوسي: «و أيضاً عليه (وجوب الجمعة و صحتها) إجماع الفرق، فإنهم لا يختلفون أن من شرط الجمعة الإمام أو من أمره.

Ø «وَفِي الْغَنِيَةِ وَكَذَا الْمُحْكَيِّ عَنِ الْقَاضِيِّ: يَجْبُ الْاجْتِمَاعُ فِي صَلَةِ الْجَمْعَةِ بِشَرْطِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ أَوْ مَنْ نَصَبَهُ وَجَرِيَّ مَجْرَاهُ بِالْإِجْمَاعِ»[4].

Ø وَعَنِ السَّرَّائِرِ نَفِيَ الْخَلَافُ عَنِ اسْتِرَاطِ انْعَاقَاهَا بِذَلِكَ (بِالْمَعْصُومِ وَمَنْصُوبِهِ) وَأَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْأَعْصَارِ عَلَيْهِ.[5].

Ø «وَفِي التَّذَكِّرَةِ: «يُشْرُطُ فِي وجوبِ الْجَمْعَةِ السَّلَطَانُ أَوْ نَائِبُهُ عِنْدِ عَلَمَائِنَا أَجْمَعُ؛ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْيِّنُ...»[6]

فَلَوْ اسْتَهْدَفُوا شَرْطِيَّةَ حُضُورِ الْمَعْصُومِ فَحَسْبٌ لَمَا نَطَّقُوا بِالْإِطْلَاقِ -بِهَذِهِ الْكِيفِيَّةِ- بَلْ لَصَرَحُوا بِأَنَّهُ «تَوْجِيبُ إِلَقَامَةِ عَلَى الْمَعْصُومِ الْحَاضِرِ» بَيْنَمَا قَدْ أَطْلَقُوا وَجُوبَهَا دُونَ خَصُوصِ الْحُضُورِ.

· ثَانِيًّا: قَدْ انصَبَّ مَعِيدُ الْإِجْمَاعِ عَلَى «أَصْلِ شَرْطِيَّةِ الْمَعْصُومِ» فَإِنَّ حُضُورَهُ سَيَسْتُوجِبُ الْجَمْعَةَ تَعْيِينِيًّا بِحِيثُ سَتَّطَرَ الصَّحَّةُ أَوْ الْفَسَادُ عَلَى الْوَجْبِ التَّعْيِينِيِّ فَحَسْبٌ لَا التَّخْيِيرِيَّ أَسَاسًا، بَلْ لَا نَحْتَمِلُ وَجُوبَهَا التَّخْيِيرِيَّ فَتَرَةُ الْحُضُورِ أَبَدًا، فِي الْتَّالِيِّ سَتَّتَلَازِمُ صَحَّتِهَا أَوْ بَطَلَانِهَا بِالْوَجْبِ التَّعْيِينِيِّ فَحَسْبٌ..

ثُمَّ اسْتَكْمَلَ الشَّيْخُ الْحَائِرِيُّ اسْتِنْتَاجَاتِهِ مِنْ تَصْرِيْحَاتِ الْأَعْلَامِ قَائِلًا: [7]

- وَمِنْهَا: تَحْقِيقُ سِيرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالْخَلْفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى انْحِصَارِ انْعَاقَادِ الْجَمْعَةِ بِولَيِّ الْأَمْرِ وَالْأَمْرَاءِ مِنْ قَبْلِهِ، أَوْ مِنْ يَكُونُ مَنْصُوبًا لِذَلِكَ أَوْ لِلْأَعْمَمِ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ.

- وَمِنْهَا: أَنَّ الْمُظْنَونَ بِلِلَّذِي تَطْمَئِنُّ بِهِ النَّفْسُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَلِيلُ آخِرٍ مَسْتَنِدًا لِلْقَدَماءِ فِي حُكْمِهِمْ بِالاشْتَرَاطِ (عَلَى حُضُورِ الْمَعْصُومِ) إِلَّا مَا ذُكِرُوهُ فِي مَقَامِ بَيَانِ مَدْرَكِ (الْإِجْمَاعِ عَلَى الْإِشْتَرَاطِ) وَمَا حَصَلَ لَنَا مِنْ ذَلِكَ، أَمْرَانِ:

1. أَحدهما: الْإِجْمَاعُ الْعَمَلِيُّ (لِلْمُسْلِمِينَ) مِنْ زَمِنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمُسْتَمِرُ إِلَى زَمَانِ الْخَلْفَاءِ الْثَّلَاثَةِ وَالْمُولَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ فِي ذَلِكَ بَيْنِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، فَإِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ إِقَامَةَ الْجَمْعَةِ مُوكَلَةٌ إِلَى الْخَلْفَاءِ وَالْأَمْرَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَسْدَاقِ (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُضُورُ فِي الْجَمْعَةِ فَتَرَةُ حُكْمَةِ الْجَائِرِ).

2. ثَانِيهِمَا: خَبْرُ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الْمُتَقَدِّمِ[8] فِي طَيِّ كَلَامِ الشَّيْخِ فِي الْخَلَافَ (الْدَّالَّةُ عَلَى شَرْطِيَّةِ السَّلَطَانِ الْعَادِلِ).

- وَ(أَمَّا) احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عَنْدَ الْكَلِينِيِّ وَالصَّدِّوقِ وَالشَّيْخِ -قَدْسَ اللَّهُ أَسْرَارَهُمْ- أَخْبَارُ أَخْرَ دَالَّةٍ عَلَى اسْتِرَاطِ صَحَّةِ الْجَمْعَةِ أَوْ وَجُوبِهَا بِحُضُورِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ السَّلَطَانِ الْعَادِلِ.

Ø مَدْفُوعٌ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْهُمْ أَخْبَارٌ غَيْرُ ما ذُكِرُوهُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ، لَذِكْرُوهُ فِي كِتَابِهِمُ الْمُعَدَّ لِلْأَخْبَارِ الَّتِي يَصِحُّ الْعَمَلُ بِهَا. فَعَلَى هَذَا لَا اعْتِبَارٌ بِالْإِجْمَاعِ الْمَدْعَىِّ، بَلْ لَابْدَّ مِنِ الرَّجُوعِ إِلَى مَدْرَكِهِ، لَأَنَّهُ لَا يَكْشِفُ عَنْ وُجُودِ أَدَلَّةٍ أَخْرَ غَيْرُ ما ذُكِرُوهُ فِي مَسْتَنِدِ فَتاوِيهِمْ، هَذَا مَعَ اسْتِنَادِ الْإِجْمَاعِ فِي كَلَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِمَّنْ تَقْدَمَ كَلَامَهُمْ إِلَى الْإِجْمَاعِ الْعَمَلِيِّ الْمُتَقَدِّمِ مِثْلُ مَا عَنِ الْمُعْتَبِرِ[9] وَالتَّذَكِّرَةِ[10] وَكَنْزِ الْعِرْفَانِ[11] وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْمُنْقُولِ عَنِ الْكَرْكِيِّ أَيْضًا.

وَالْحَالِصُلُّ أَنَّ:

1. استناد الفتوى إلى الإجماع العملي و رواية محمد بن مسلم أولاً (لا استناداً إلى تصريحات العلماء).

2. و استناد إجماع الأصحاب إلى بعض ذلك (الإجماع العملي أو الخبر) ثانياً.

3. و عدم ذكر ما يدل على الاشتراط بالإمام غير ما هو مذكور و واصل إلينا في كتب الأخبار - مع صيورتهم بصدق البيان- ثالثاً.

مانع عن حجية الإجماع و كونه مدركاً مستقلاً في قبال مدركه المعلوم عندنا، لعدم كشفه عن مدرك آخر قطعاً، فلا حجية للإجماع المذكور قطعاً وإن كان حاصلاً.

- ومنها: أنَّ الظاهر كون الإجماع على عدم الوجوب التعيني -المدعى في كلام غير واحد ممن تأخر عن الشَّيخ كالمحقق الثاني و العلامة في كتابه و غيرهم- متَّخذاً من القولين المعروفيين بين البداء، من جواز صلاة الجمعة في زمان الغيبة كما هو الظاهر من الشَّيخ -قدس سرَّه- على ما ذكروه، و الحكم بعدم مشروعيتها فيه، كما عن المرتضى -قدس سرَّه- في الميافارقيات. فالإجماع المذكور على تقدير تحققِه ليس إجماعاً بسيطاً على نفي التعين، بل هو مركبٌ من عدم المشروعية و التخيير، فالقول بالوجوب التعيني إحداث لقول الثالث، و ذلك مما يوهن الإجماع المحصل فضلاً عن منقوله كما هو معروف في بابه.»

ولكنُّعارضه:

أولاً: إنَّ صاحب الجوهر قد ارتكب كلا الإجماعين: «البسيط و المركب» على وجوبها التعيني شريطة تواجد المعصوم بحيث لو غاب لأزْهق التعين.

ثانياً: لقد استقبل الشَّيخ الحائرِي الإجماع البسيط في الجملة لدى صدر مقالته، فكيف قد نسَفَه هنا؟ فالإجماع المركب هو الراسخ أكيداً، و البسيط نافذ إجمالياً.

ثالثاً: لم ينحصرَّ بنسب الإجماع بآراء البداء و ذاك الخبر فحسب -زعمَا منه-. فإنَّ المشايخ الثلاثة لم يستجلبوا كافة الروايات ضمن مصنفاتهم المتوفرة حالياً، فلعلَّ «شرطية حضور المعصوم لوجوبها التعيني» قد عُدَّت بمنظارهم كالأصول المتلقاة [12] - التي قد شيدتها المحقق البروجردي-[13] فإنَّ تواتر الإجماعات بهذه الكيفية النادرـة -ضمن الفقهـ لا ينحصر على رواية محمد بن مسلم أو السيرة العملية فحسب بل تكاثرها و شدتها قد أضافت لنا أنَّ الحكم قد تولد منذ عهد المعصوم حتى توصلـ -يداً بيدـ و صدرـاً عن صدرـ إلى البداء حتى بلا خبر مروي في المضمـارـ.

[1] حائرى مرتضى. صلاة الجمعة (حائرى). ص73 قم - ايران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[2] في ص ٥٧ .

[3] في ص ٦٤ و ٦٣ .

[4] الغنية: ٩٠. المهدى ١: ١٠٠.

[5] السرائر ٣٠٣: ١.

[6] التذكرة ١٩: ٤.

[7] حائرى مرتضى. صلاة الجمعة (حائرى). ص74-75 جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[8] في ص ٥٦ .

[9] مرّ في ص ٧٠.

[10] مرّ في ص ٧١.

[11] مرّ في ص ٧٢.

[12] حيث قد مَحَصَّها الأستاذ المُبْجَل مسبقاً قائلًا: « طاقة الإجماع المذكور الذي قد أصبح من "الأصول المتلقاة" سُتُّحَطِّم آراء المخالفين بأسرهم إذ قد تَسَالَتْ قاطبة الأصحاب على قبول هذا الحكم خلافاً عن سلف، نفلاً و عملاً، وبالتالي، قد اندرج ضمن الأصول المتلقاة والتي باستحکامها الحکيم قد تَفَوَّقت على الإجماعات الرائجة كالحدسي وعلى الشهرة والخبر المستفيض وأقرانها، ولهذا فلا أرضية للمناقشات السنديّة فيها، فببركة "الأصل المتلقى" لم نَعُدْ نَعْبُدْ شِرِّنَمَةَ من المخالفين ».»

[13] وقد صرّح بل عَزَّزَ هذه المنهجيّة المحقق البروجردي ضمن عَدَّ مواطن قائلًا: كتب القدماء الموضعية لبيان اصول المسائل المتلقاة عن المعصومين عليهم السلام وقد كانت عادة قدماء أصحابنا رضوان الله عليهم أن يقتصرُوا في كتبهم الفقهية بذكر المسائل المتلقاة عنهم عليهم السلام بألفاظها حتى لو كان أحد منهم يخلط تلك المسائل مع الفروع المستفاده من تلك الأصول المتلقاة لأعرضوا عنه، كما أنّ شيخنا الطوسي قدس سره وضع كتابه «النهاية» لتدوين تلك الأصول؛ فكلّ مسألة لم تُوجَد في تلك الكتب الموضعية لتدوين اصول المسائل المتلقاة عنهم عليهم السلام يُحکم فيها على طبق ما يقتضيه القواعد و لا اعتبار بإجماع المتأخرین فيها فضلاً عن شهرتهم وكلّ مسألة وجدت في أكثر تلك الكتب أو جميعها تستكشف من ذكرها فيها كونها متلقاة من المعصومين عليهم السلام فنعمل على طبقها، وإن لم يُجمع على وفقها آراء تمام الأصحاب. بروجردي، حسين. كتاب الإجارة و الغصب و الوصية، الصفحة: ٢٠.

وتحدّث عنها أيضًا: و هذان الحكمان مشهوران بين الأصحاب و ذكرهما في كتبهم المعدّة لنقل الأصول المتلقاه عن الأئمّة عليهم السلام فيكشف بذلك عن كونهما منصوصين من قبلهم عليهم السلام. كتاب الصلاة (بروجردي)، الصفحة: ١٥٠.

و قد لَخَّصَ تحقیقَه قائلًا: « فتلخص مما ذكرنا أنّ مسائل الفقه على قسمين: فبعضها أصول متلقاة عنهم عليهم السلام و قد ذكرناها القدماء في كتبهم المعدّة لنقلها، و يكون إطباقيهم في تلك المسائل بل الاشتهر فيها حجة شرعية لاستكشاف قول المعصوم عليه السلام بذلك، و بعضها تفريعات تستنبط من تلك الأصول بِاعمال الاجتهاد، و لا يكون الإجماع فيها فضلاً عن الشهرة مغنياً عن الحق شيئاً، و لا يخفى أن الاجتهاد عند أصحابنا الإمامية ليس إلا استقصاء طرق الكشف عن قول المعصوم و استنتاج الأحكام من آثارهم و استنباط الفروع من الأصول المأثورة عنهم، نعم الاجتهاد عند العامة يخالف ما ذكر، فإنه عندهم دليل مستقل في قبالسائر الأدلة الشرعية، و لذلك كانوا في كتبهم الأصولية يذكرونها في فصل مستقل، فالاجتهاد عندنا عبارة عن استفراغ الوسع في استنباط الأحكام الشرعية عن أدلتها و أما عندهم فدليل في قبالسائر الأدلة.» (البدر الزاهر في صلاة الجمعة و المسافر. ص 21 قم - ایران: مكتب آية الله العظمى المنتظر).